



JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
UNIVERSITY OF KARBALA



أثر إدارة رأس المال العامل في الكفاءة التشغيلية

The causal relationship between working capital management and operational efficiency

دراسة تطبيقية على عينة من شركات قطاع الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م. د زينب مكّي البناء

a. M. Dr. Zainab Makki Al-Benaa

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الباحث/هالي حمدي عبد الحسن

Researcher: Hali Hamdi Abdel-
Hassan

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الاثر بين إدارة رأس المال العامل المقاسة بصافي رأس المال العامل و نسبة التداول و الكفاءة التشغيلية للشركات مقاسة بمعدل دوران الموجودات و معدل دوران المخزون ، و طُبقت الدراسة على شركات القطاع الصناعي والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها (9) شركات و اختيرت (4) شركات انطبقت عليها شروط اختيار عينة الدراسة وكانت مدة الدراسة من (2008-2019) . وتعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب التحليلي لكونه أكثر ملائمة لطبيعة الدراسة ومجالها وأهدافها، و سُبستعان بالبرنامج الإحصائي الجاهز "V23 spss" لإجراء تحليل نتائج الاثر بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

الكلمات المفتاحية : ادارة رأس المال العامل ، الكفاءة التشغيلية

البحث مسئل من رسالة الماجستير:أختبار العلاقة بين ادارة رأس المال العامل والربحية والكفاءة التشغيلية بأستعمال سببية Granger

Abstract

This study aimed to know the effect between working capital management measured by net working capital and the trading ratio and the operational efficiency of companies measured by asset turnover rate and inventory turnover rate. Companies were selected (4) companies that met the conditions of choosing the sample of the study, and the duration of the study was from (2008–2019). The study methodology relies on the analytical method as it is more appropriate to the nature, scope and objectives of the study, and the ready-made statistical program "V23 spss" will be used to analyze the results of the impact between the study's variables and test the hypotheses.

Keywords: working capital management, operational efficiency

1. المقدمة

تسمى الأموال المستثمرة في الموجودات المتداولة كرأس مال عامل لتشغيل العمليات اليومية ، ويشير رأس المال العامل الى الموجودات الحالية للشركة التي يجري تغييرها من نموذج الى آخر في سياق العمل العادي أي من النقد إلى المخزون ، ومن المخزون إلى العمل الجاري و إلى السلع التامة الصنع ، ومن المبالغ المستحقة القبض إلى النقدية

و تبحث إدارة رأس المال العامل في مصادر التمويل قصيرة الأجل. ويتضمن هذا التقسيم على مستوى استثمار الشركة في الموجودات المتداولة ومدى تمويل تلك الموجودات من المطلوبات المتداولة ، وهذا يجعل من موضوع الادارة المالية التي تعنى بالمدى القصير احد أهم وظائف الادارة المالية في الشركات. وتهدف الادارة المالية الى ادارة كل بند من بنود الموجودات المتداولة لتحقيق الموازنة المطلوبة بشكل يساهم ايجابيا في تعظيم قيمة الشركة .

وتشمل الكفاءة التشغيلية العديد من التقنيات المستخدمة لتحقيق الهدف الأساس لأي شركة وهو تقديم سلع ذات جودة عالية للعملاء بأفضل طريقة ممكنة من حيث الكلفة وفي الوقت المناسب. استخدام الموارد ، والإنتاج ، والتوزيع ، وإدارة المخزون كلها جوانب للكفاءة التشغيلية لذلك تختلف العوامل الأكثر أهمية حسب طبيعة العمل.

2. منهجية البحث**1.2 المشكلة**

إن إدارة رأس المال العامل هي عملية تتطلب إدارة كل من الموجودات والمطلوبات المالية القصيرة الاجل بحيث تجري عملية الموازنة بين اجل واستحقاق الموجودات والمطلوبات المتداولة بهدف ابقاء التكاليف في ادنى حد ممكن وبما يسمح بالموازنة بين الربحية والكفاءة التشغيلية اذ إن ارتفاع رأس المال العامل بشكل كبير يعني انخفاض كفاءتها التشغيلية ، في حين إن انخفاض رأس المال العامل يعني ارتفاع كفاءتها التشغيلية ، مما يدل على إن عدم ادارة رأس المال العامل بشكل جيد يؤدي الى عدم تحقيق الموازنة بينه وبين الكفاءة التشغيلية ، ومن جهة أخرى فإن إدارة الشركات التجارية تعاني بشكل عام من

مشكلة خاصة تسمى مشكلة الإدارة والتي تنتج عن التعارض في الاهداف (السيولة والربحية والكفاءة) ، لذا يجب على الشركة التجارية اتباع سياسات مالية في التمويل والاستثمار تؤمن لها تحقيق التوافق بين اهدافها . ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

1- هل تحتاج الشركات عينة الدراسة الى ادارة رأس مال عامل لتحقيق الكفاءة التشغيلية؟

2- هل ان هناك علاقة اثر بين إدارة رأس المال العامل والكفاءة التشغيلية ؟

2.2 الفرضيات: بضوء ابعاد المشكلة فأن فرضيات البحث هي كالآتي:

الفرضية الاولى: تحتاج الشركات عينة الدراسة الى ادارة رأس المال العامل لتحقيق الاهداف الرئيسة لها.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في الكفاءة التشغيلية. ومنها نستخرج الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دورات الموجودات .

2. لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون .

3.2 الأهمية :

تتبع أهمية الدراسة في تناولها لموضوع حيوي ومهم في حقل الإدارة المالية وهو سياسات رأس المال العامل، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف الشركات لتحقيق الكفاءة التشغيلية ، إذ يمثل هذا البحث مساهمة في الخوض بهذا الموضوع الذي وجد اهتماماً كبيراً في بيئات وقطاعات مختلفة، وخصصت له بحوث نظرية وتطبيقية متعددة، ومثلت اهميته الميدانية في محاولة إثارة اهتمام منشآت الاعمال عموماً والشركات التجارية خصوصاً في تناولها لمثل هذا الموضوع، ومن ثم زيادة إدراك المديرين الماليين فيها لمفهوم إدارة رأس المال العامل والتأثير الذي من الممكن أن تقوم به في تحقيق المواءمة بين الاهداف المتعارضة للشركات مما يؤدي الى زيادة قدرتها على تعزيز موقفها التنافسي في السوق وتحقيق أهدافها الحاضرة والمستقبلية.

4.2 الأهداف :

1- دراسة واقع حال إدارة رأس المال العامل في بعض الشركات الصناعية والخروج بنتائج وتوصيات تساعد الإدارة المالية فيها لإدراك طبيعة العلاقة بين مكونات رأس المال العامل والكفاءة التشغيلية .

2- قياس و تحليل العلاقة السببية لصافي رأس المال العامل ونسبة التداول ومؤشرات الكفاءة التشغيلية المعتمدة بالبحث في عينة الدراسة.

5.2 مجتمع وعينة البحث:

حدد مجتمع الدراسة بالشركات المسجلة في قطاع الصناعة لسوق العراق لأوراق المالية أما عينة الدراسة فكانت ل أربعة شركات من القطاع الصناعي وهي (شركة الخياطة الحديثة و الشركة العراقية للاعمال الهندسية وشركة الالبسة الجاهزة وشركة بغداد للمشروبات الغازية) و اختير بسبب عدم توفر البيانات المالية لباقي الشركات.

6.2 متغيرات البحث:

أستند البحث في التحليل المالي لقياس المتغير المستقل المتمثل بـ (إدارة رأس المال العامل) على مؤشرين وهما:

1- صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة (Graham et al,2008:245)

2- نسبة التداول = (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة) $\times 100\%$ (Richard,2018:115)

أما المؤشرات المالية التي ستعتمد في تحليل المتغير المعتمد (الكفاءة التشغيلية) في البحث فهي:

1- معدل دوران الموجودات = (المبيعات / اجمالي الموجودات) (Desai,2019:30)

2- معدل دوران المخزون = (كلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون) (Sherman,2015:58)

3. الجانب النظري للبحث

1.3 مفهوم ادارة رأس المال العامل وأهميته

تعد إدارة رأس المال العامل من مفاهيم الإدارة المالية فهي تركز على التمويل قصير الاجل والموازنة بين الربحية والسيولة ، بهدف ضمان الاستمرارية للشركة وتحسين عملياتها التشغيلية ، إن الغرض الأساس من إدارة رأس المال العامل هو تمكين الشركة من الحفاظ على التدفق النقدي الكافي لتلبية تكاليف التشغيل قصيرة الأجل والتزامات الديون قصيرة الأجل . وتأخذ دور كبير في نجاح الشركة أو عدمه. وأن الإدارة المثلى من المتوقع لها أن تساهم بشكل إيجابي في خلق قيمة لتلك الشركة ، وللحصول على أفضل إدارة يجب على المدير السيطرة على الاختيار بين الربحية والسيولة حسب احتياجات الشركة وتشمل الادارة ممارسة الوظائف الإدارية في إطار السياسات المشار إليها تجاه الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ولا يمكن للإدارة أن تكون فاعلة وكفؤة بدون إدارة سليمة لرأس المال العامل (Brealey et al,2016:732) ، وتعد وظيفة إدارة رأس المال العامل من أهم وظائف المدير المالي وأكثرها استهلاكاً للوقت ، وأن هدف إدارة رأس المال العامل هو إدارة كل عنصر من عناصر الموجودات المتداولة (النقدية ، الأوراق المالية قصيرة الأجل ، الذمم المدينة ، المخزون) وعناصر المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة ، أوراق الدفع ، المستحقات) من أجل تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة (Asquith & Weiss,2016:303) .

وتكمن أهمية ادارة رأس المال العامل في وضع الشركة على أسس ثابتة لمواصلة عملياتها وتمكينها من الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ونفقات التشغيل عند استحقاقها من : (Brigham&Ehrhardt,2017:656)

- 1- تحديد المطلوبات قصيرة الاجل : تحديد الاموال المستثمرة في الموجودات المتداولة بصورة اجمالية و من ثمّ مقارنتها مع اجمالي المطلوبات المتداولة في سبيل تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل اتجاه الآخرين.
- 2- تحديد الوزن النسبي للمبالغ المستثمرة في الموجودات المتداولة قياسا الى اجمالي الموجودات : ومن ثم تحليل وتفسير ذلك بهدف تحليل عمليات الاستثمار والموازنة بين عناصرها المختلفة.

3- السيولة: تشير السيولة إلى الوضع النقدي للشركة وقدرتها على دفع التزاماتها عند استحقاقها. و لا ينبغي الخلط بين السيولة والربحية أو صافي الربح فيمكن للشركة أن تبيع دخلاً محاسبيًا بموجودات كبيرة ، ومع ذلك يمكن ان تقلس بسبب نقص رأس المال العامل .

2.3 مكونات ادارة رأس المال العامل

تعدّ عملية ادارة مكونات رأس المال العامل من وظائف الادارة المالية ، اذ إنّ المرحلة الاولى تنبثق من حاجة الشركة في الاستثمار في الموجودات المتداولة ، ليأتي بعدها المرحلة الثانية والتي تهتم بتدبير الموارد المالية لتحقيق أكبر عائد ممكن من الموازنة بين السيولة والربحية . وسياتي ذكر مكونات ادارة رأس المال العامل :

أ- ادارة النقدية

لإدارة النقدية مفهومين اساسيين يجب التمييز بينهما هما: النقد وإدارة النقدية بالنسبة للمفهوم الاول النقد معناه بالمعنى الضيق النقد في الصندوق وفي البنك او في متناول اليد ولكن بمعنى أوسع هو الودائع في البنوك والعملات والشيكات والعهاءات القانونية ، وكثيرا ما يستخدم المليون كلمة النقد لوصف ما بحوزة الشركة من النقد الى جانب اوراقها المالية الممكنة للتداول (Pignataro,2013:78) ، ويمكن تعريفه على انه كمية العملة المحتفظ بها في صندوق الشركة اضافة الى الاموال المودعة في الحساب الجاري لدى المصرف ، ويعدّ النقد احد اهم عناصر رأس المال العامل ويتميز بانه الموجود الاكثر سيولة قياسا بالموجودات الاخرى للشركة ، اضافة الى انه الوسيلة الاهم للتبادل في البيع والشراء، اذ بدون النقد لا تستطيع الشركة تسيير العمل ومواصلة عملياتها التشغيلية ، وكذلك يجب عليها الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد استحقاقها (David & David,2016:308).

ب- ادارة الاستثمارات المؤقتة

تشير الاستثمارات المؤقتة إلى الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن بيعها بسهولة وفي مدة زمنية محددة و إن جزءا لا يتجزأ من إدارة النقد هو تخزين النقد الزائد في الموجود الذي يمكنه ان يكسب العائد، مثل الأوراق المالية الممكنة للتداول، ويمكن في كثير من الأحيان تلبية الاحتياجات التحفظية والمضاربة للنقدية من الأموال المخزنة في الأوراق المالية الممكنة للتسويق، وبيعها كلما نشأت احتياجات نقدية يمكن القول : إنّ هذا النوع من الاستثمارات يتميز بدرجة عالية من السيولة تجعله اقرب في طبيعته للنقدية مقارنة بالموجودات الأخرى. وتعدّ الاستثمارات المؤقتة في حالات كثيرة بديلا للنقدية ويرجع ذلك إلى أن الاحتفاظ بالنقدية يؤدي إلى تحقيق هدف السيولة دون الربحية في حين أن الاحتفاظ بالاستثمارات المؤقتة يحقق هدفي السيولة والربحية في نفس الوقت، فالمدبر المالي يستطيع أن يتصرف في الاستثمارات المؤقتة في أي وقت ويحصل على نقدية، هذا بالإضافة إلى أنه يحقق عائدا في حالة الاحتفاظ بهذا النوع من الاستثمارات (Tracy & Tracy,2014:26) . وتهتم الإدارة المالية ضمن سياساتها الاستثمارية بالاستثمارات قصيرة الاجل والتي تعرف بالاستثمارات المؤقتة ، واساس هذا الاهتمام طبيعة هذه الاستثمارات التي تتسم بدرجة عالية من السيولة ، اي سرعة التحول الى نقد، لذلك فهي مساندة للنقدية عند الحاجة (Shim & Siegel,2007:457) .

ج- ادارة الحسابات المدينة

إن استخدام البيع الآجل يسبب في ظهور حسابات غير مسددة للشركة التي تقوم بتسجيلها محاسبياً تحت بند أوراق القبض أو الحسابات المدنية و تحتل إدارة الحسابات المدينة (الذمم المدينة وأوراق القبض) أو ما يسمى بالائتمان التجاري الممنوح للزبائن موقعا مهما في إدارة رأس المال العامل بشكل خاص وللإدارة المالية بشكل عام ، وذلك بسبب سياسة البيع الآجل التي تستخدمها إدارة المنشأة، ولولا المنافسة وضرورة زيادة حجم المبيعات فان الإدارة المالية تفضل البيع النقدي لأن الاستثمار في الذمم المدينة يحمل الشركة مجموعة من التكاليف (Drake & Fabozzi, 2010:256). ويعد الاستثمار في الحسابات المدينة من المفردات الاستثمارية المهمة التي تكون رأس المال العامل في منشآت الاعمال، ويتباين حجم هذه الاستثمارات حسب طبيعة عمل المنشأة وحصتها السوقية وقوتها التنافسية ومستوى أسعارها وقدرة الإدارة وكفاءتها في ضمان سياسة البيع النقدي وغيرها، إذ إن عملية الاستثمار في الحسابات المدينة أصبحت من مفردات الاستثمار المسلم بها، ومن النادر أن نجد شركة تضمن تحقيق مبيعاتها وفق سياسة البيع النقدي، وإذا ما قدر ان تكون كذلك ، فان مقدار مبيعاتها سوف يتسم بالانخفاض قياسا بمبيعات الشركات المنافسة الاخرى (Covello & Hazelgren, 2006:170).

د- ادارة المخزون

تعد ادارة المخزون من اهم اساليب الادارة والتي تحتاج الى رقابة شديدة وذلك لعدم التعرض لأي سرقة او اختلاس و تحتاج الى جرد دوري للتأكد ان المخزون سليم ولا يوجد في المخازن أي نقص او عجز. كما تعد عملية ادارة المخزون من اصعب العمليات التي تواجهها أي شركة (تجارية او صناعية) وذلك لعدة اسباب منها تحديد الكمية المراد تخزينها والمناسبة لنشاط وحركة الانتاج وذلك لتجنب التعرض الى مشاكل أكبر ، والقدرة على اختيار مكان التخزين بعناية وان يكون مناسب لطبيعة الموارد المخزنة و توفير عدة وسائل فيه من (حماية - اضاءة - تهوية جيدة) و ان تُخزن بطرق علمية مناسبة من بداية الاستلام مروراً بالاستلام والفحص و الصرف (Laudon & Laudon, 2017:79).

3.3 سياسات رأس المال العامل

ينصب اهتمام الإدارة المالية عند رأس المال العامل بكيفية تحديد مستوى الاستثمار فيه ولأجل تحقيق توظيف او استخدام الاستثمار بالشكل الصحيح . لذلك تستخدم الشركات سياسات مالية تحدد فيها الشركة الاموال الموظفة في رأس المال العامل، فمن هذه السياسات ما يترتب عليها توظيف كبير للأموال في الموجودات المتداولة وهذا يؤدي الى تخفيض في العائد والمخاطرة على الاستثمار، ومنها ما ينخفض فيه حجم الاموال الموظفة في رأس المال العامل بمكوناته (النقد، الاوراق المالية، المخزون، البيع بالأجل) وبذلك تتعرض الشركة الى مخاطر كبيرة وعائد مرتفع أو العكس (عبد، 2012: 103). ويتطلب قرار الاستثمار في الاصول المتداولة (رأس المال العامل) الموازنة بين العائد والمخاطرة والاخذ بالحسبان الظروف الاقتصادية، ومن هذه السياسات ما يأتي:

أ-السياسة المحافظة

بموجب هذه السياسة فان الإدارة المالية للشركة تكون اكثر تحفظا اتجاه حجم الاستثمار في رأس المال العامل، بعدة الاستثمار الذي عبره تسعى الإدارة الى مواجهة الالتزامات المستحقة على الشركة. وتهتم هذه السياسة بزيادة الاستثمار وبمبالغ كبيرة في فقرات رأس المال العامل كالنقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي سعياً منها لمواجهة الزيادة المتوقعة في

المبيعات، ومن خصائص هذه السياسة انخفاض العائد والمخاطرة (الزبيدي، 2004: 237). لذلك فإن نسبة الاستثمار في رأس المال العامل تكون في الموجودات المتداولة أكبر قياساً بالمطلوبات المتداولة و إن هذه السياسة تستخدمها الشركات التي تعمل في بيئة غير مستقرة لأنها تحتاج إلى المزيد من المخزون الاحتياطي لتقليل خطر كلفة الفرصة البديلة ونفاذ المخزون أو توقف عمليات الإنتاج (Arnold,2013:535). والسياسة المحافظة تعمل على تخفيض المخاطرة وبالمقابل تخفيض العائدات لأن استخدام كمية أكبر من الموجودات المتداولة يؤدي إلى تقليل المخاطرة والربحية في ذات الوقت ويؤدي اتباع هذه السياسة إلى زيادة المبيعات وانخفاض احتمالية نفاذ المخزون وبالمقابل انخفاض ربحية الشركة لعدم خوضها في المشاريع ذات المخاطرة العالية من ثمَّ انخفاض المخاطرة التي تتعرض لها الشركة (Bodie et al,2018,97).

ب- السياسة المعتدلة

تشير هذه السياسة إلى الاعتدال في نسبة الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تحتفظ بها الشركة لمواجهة الزيادة والنمو في المبيعات، وتشير إلى حالة محايدة في حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة (الصياح والعامري، 2003 : 136) بمقارنة هذه السياسة بالسياسة المتحفظة والمغامرة فهناك توازن بين السياسة المحافظة والمجازفة بطريقة تخدم بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركة وتحقق مستوى معتدل من الأرباح أي إن الشركة توازن بين العائد والمخاطرة من ناحية الاستثمار (Widger & Crosby,2014:255).

ج- السياسة المجازفة (المغامرة)

تشير هذه السياسة إلى احتفاظ الشركة بموجودات متداولة منخفضة لمواجهة التوسع في حجم المبيعات، أي بمعنى الاحتفاظ بأدنى كمية من النقد والتعامل بالحد الأدنى الممكن من المخزون، وبذلك تتخلص من كلف الخزن والتلف والتقدم، فضلاً عن الاحتفاظ بأقل ما يمكن من الحسابات المدينة وعليه شروط بيع وتحصيل مشددة، ومن خصائص هذه السياسة عائد عالي وكذلك مخاطرة عالية (العامري، 2001 : 280). وإذا كانت الشركة تعمل على خفض نسبة موجوداتها المتداولة وزيادة كمية المطلوبات المتداولة فإنها تستخدم سياسة استثمار مجازفة و إن اتباع مثل هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض كمية النقد والموجودات وعليه نقص السيولة وعدم سداد الالتزامات القصيرة، ويزيد من الربحية، ولكن يعرضها لمخاطر كبيرة نتيجة عدم توافر السيولة (الميداني، 2004:215).

4.3 مفهوم الكفاءة التشغيلية وأهميتها

إنَّ الكفاءة التشغيلية في الأساس تعدُّ مقياس يقيس كفاءة الربح المكتسب كدالة تعبر عن تكاليف التشغيل وكلما زادت الكفاءة التشغيلية زادت ربحية أو استثمار الشركة لأن الشركة قادرة على توليد دخل أو عوائد أكبر بنفس التكلفة أو أقل من البديل لذلك تظهر الضرورة للكفاءة التشغيلية في السوق الاستثماري في العادة وتعبر عن تكاليف المعاملات المرتبطة بالاستثمارات، ويمكن مقارنتها في أسواق الاستثمار بالممارسات التجارية العامة بالنسبة للكفاءة التشغيلية للإنتاج (Fight,2006:34).

ويمكن أن تعرف الكفاءة التشغيلية من حيث المعنى المتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد على أنها علاقة بين مدخلات الشركة ومخرجاتها من حيث إمكانية زيادة المخرجات باستخدام نفس حجم المدخلات (Project Management Institute,2017:40). وهي استخدام الموارد المتاحة للحصول على أقصى إنتاج ممكن بطريقة ملائمة يراعى فيها تقليل التكاليف وتحقيق رغبات المستهلكين حيث إنَّ هذا التعريف يستخدم في المؤسسات الاقتصادية الأخرى أيضاً، أما مفهوم الكفاءة التشغيلية بطريقة أكثر شمولية هي إن تكون الشركة قادرة على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر

قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من هدرها ، أي التحكم الامثل في الموارد المادية والبشرية المتاحة ، هذا من جهة واستطاعتها على تحقيق الحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من الواردات من جهة أخرى ، بذلك نجد أن الكفاءة التشغيلية تشمل عدة جوانب وهي كالآتي : (Isik&Topuz,2017:2-3)

- كفاءة التكاليف وهي كفاءة استخدام الموارد المتاحة من التحكم في التكاليف.
- كفاءة الحجم وهي الكفاءة في توزيع التكاليف بشكل صحيح في سبيل السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل.
- كفاءة النطاق وهي كفاءة تنويع المنتجات المالية من تنويع الأنشطة.

في مفهوم اخر للكفاءة التشغيلية فهي تعني الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مما يجعل الشركة قادرة على توفير ادارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية ، وهنا لابد من توفر جهاز رقابي فعال بالإضافة الى ادارة مثلى تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحددة وفق جداول وعلى كل مستويات الشركة ، فالإدارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات الشركة ومخرجاتها وعليه فالكفاءة التشغيلية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات في ظل بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة ، وهنا يظهر مصطلح الادارة مرتبط بالكفاءات والأهداف بغية الوصول وتحقيق الاهداف المخططة لمجلس الادارة كما وتتأثر كفاءة الشركة بنظام الحوافز المطبقة ومدى التطور التكنولوجي المستخدم والمهارات الإدارية المتوفرة وسياسة الأجور ... الى اخره ، و من ثم فإن ارتفاع درجات الكفاءة التشغيلية في الشركة يعني التحكم الجيد في كل هذه العناصر.(Bitar et al,2017:5)

و كذلك تعرف على انها العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتتحقق عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل التشغيل مع تكلفة كل عامل أي تحقق كفاءة في التشغيل والتوزيع والتخصيص كما انه لا يمكن الوصول للكفاءة التشغيلية الكاملة على مستوى الاقتصاد القومي إلا إذا كان من غير الممكن تحسين احد المدخلات أو المخرجات، بدون حدوث تدهور في احد منها ، وهي تحويل المدخلات المادية إلى مخرجات بأفضل أداء ممكن (Brau,2009:240).

وتكمن أهمية الكفاءة التشغيلية بما يأتي :

- 1- تمكين الشركة من الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة ، و توفر معدل مناسب من رأس المال الذي يقلل من المخاطرة المتعلقة بالاستثمارات ذات الربحية الاعلى.
- 2- إن ارتفاع معدلات الكفاءة التشغيلية يؤدي إلى وجود ادارة ذات كفاءة عالية ، وهذه الادارة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل ، مما يعمل على رفع هامش صافي الدخل.
- 3- جميع العناصر السابقة تؤدي إلى الناتج المطلوب تحقيقه وهو تحقيق اعلى معدلات ممكنة من العوائد، و اساس ذلك هو توجيه مصادر الأموال المتاحة إلى الاستخدام الأمثل ، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية وتوفير معدلات كافية من السيولة لمواجهة الحالات الطارئة ، وهذا ما يجعل الشركة أكثر كفاءة.
- 4- البحث عن فرص استثمار اكثر لاستخدام الأموال المتاحة بما يحقق أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع استراتيجيات التنويع ، مما يؤدي الى توزيع المخاطر والتقليل من تأثيرها على الشركة.

5- ارتفاع نسب الكفاءة يقود الى تخفيض كلفة الخدمات او السلع المقدمة مع الاحتفاظ بجودتها ، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو على المدى البعيد ، والذي يوفر مصادر جديدة للأموال والتي تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وكذلك تعزز المركز المالي للشركة (Jeong&Phillips,2001:4).

5.3 قياس الكفاءة التشغيلية

لقياس الكفاءة التشغيلية عدة طرق ويمكن تقسيمها الى طرق تقليدية وطرق كمية وكما يأتي:

1- الطريقة التقليدية

تعتمد الطريقة التقليدية على التحليل المالي اذ يعدُّ التحليل المالي مدخل كلاسيكي لتقييم أداء المؤسسات ويجري هذا التحليل باستخدام النسب المالية او نسب الدوران وهي ما سيعتمدها لحساب الكفاءة التشغيلية ومنها (Drake&Fabozzi,2010:244):

أ- معدل دوران الموجودات Assets Turnover

يعدُّ معدل دوران الموجودات من المقاييس المالية المهمة التي تُستخدم لقياس امكانية الشركات على توليد المبيعات من الموجودات عبر مقارنة صافي المبيعات بمتوسط إجمالي الموجودات ، اذ تُستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى كفاءة الشركة في استخدام الأصول من أجل توليد مبيعاتها فهذه النسبة تقيس قيمة مبيعات الشركة أو إيراداتها مقارنة بقيمة موجوداتها و كلما ارتفعت نسبة دوران الموجودات فإن كفاءة الشركة في تحقيق الإيرادات من الأصول تزداد . ويقاس حسب المعادلة الآتية (Desai,2019:30):

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ب- معدل دوران الحسابات المدينة Accounts receivable turnover

تسمى (نسبة دوران الذمم المدينة) وهي نسبة توضح عدد المرات التي يجري تحصيل فيها الحسابات المدينة للشركة خلال مدة زمنية معينة (سنة مالية بالعادة) . وكلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على جدارة الشركة وكفاءتها في تحصيل مستحقاتها ، ويقاس حسب المعادلة الآتية (The Staff of Entrepreneur Media,2010:48):

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الحسابات المدينة}}$$

ج- معدل دوران المخزون Inventory turnover

وهي نسبة مالية تقيس عدد المرات التي تقوم فيها الشركة ببيع أو استبدال المخزون من البضائع خلال مدة زمنية معينة (عادة سنة مالية) وتوفر معدل دوران المخزون نظرة شاملة حول كيفية إدارة الشركة للتكاليف ومدى فعالية مبيعاتها ، ويقاس حسب المعادلة الآتية (Sherman,2015:58) :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

او

معدل دوران المخزون = كلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

د- العائد على رأس المال Return on capital

وهو النسبة التي يقاس بها العائد المتولد من الاستثمار لحملة السندات وأصحاب الأسهم . ويعبر عن مدى كفاءة الشركة في تحويل رأس المال إلى أرباح ، ويقاس حسب المعادلة الآتية (Brookson,2000:45) :

العائد على رأس المال = (صافي الدخل - توزيعات الأرباح) / رأس المال الإجمالي

2- الطرق الكمية

هناك عدة طرق كمية لقياس الكفاءة التشغيلية وكالاتي :

أ- طريقة حد الكلفة العشوائية (SFA)

يحدد بداية شكل معين لدالة التكاليف بالعادة يُستخدم اللوغاريتم و تُعين التكاليف كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة ، اذ تمثل الكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق وبذلك وصفت الشركة بأنها غير كفؤة في حالة تجاوزت الكلفة الحالية الكلفة المتوقعة (Sanjukta et al,2018:4).

ب- طريقة تحليل البيانات المغلفة (DEA)

تطور قياس الكفاءة تطورا كبيرا فقد تمكن العديد من الباحثين من تحديد أسس وقواعد لتحليل البيانات المغلفة بحيث تقسم الفكرة إلى قياس الكفاءة على مستويين من ناحية الكفاءة التقنية الصافية و الأخرى كفاءة الحجم ، و أسلوب مغلف البيانات يستخدم تقنية البرمجة الخطية لاختبار نشاط شركة معينة مقارنة بشركة اخرى من نفس العينة أي تقدم لنا أفضل تطبيق لمستوى تكنولوجي لكلا الشركتين (Andy,2005:1269).

ج- طريقة التوزيع الحر

تعتمد هذه الطريقة على تحديد نقاط الكفاءة بضبط دالة الحد رياضيا ، و بافتراض وجود فروقات في الكفاءة عبر مدة من الزمن بين الشركات أي تقتض عدم توفر الكفاءة بوجود أخطاء عشوائية تؤثر فيها ، وبذلك تمكن هذه الطريقة تحديد الكفاءة بالمقارنة بين دالة تقدير الكلفة وكفاءة حد الكلفة للشركة (Chuang–Min et al,2017:2).

4. الجانب التطبيقي للبحث

1.4 تحليل مؤشرات ادارة رأس المال العامل

1.1.4 مؤشر صافي رأس المال العامل

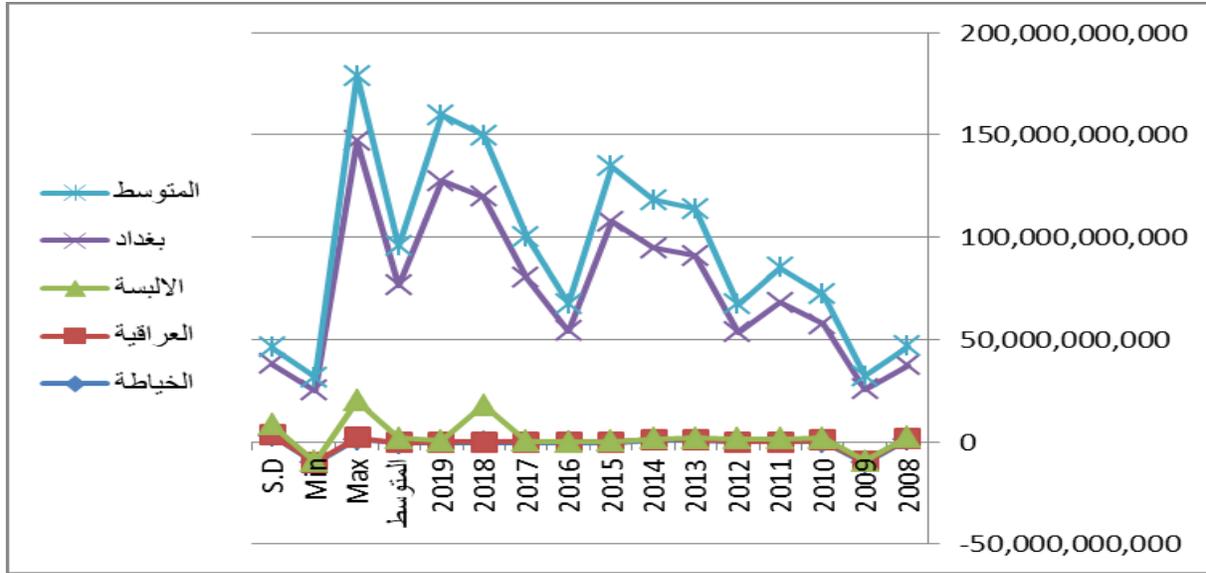
يظهر في الجدول (1) نتائج تحليل صافي رأس المال العامل للشركات الصناعية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2008-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل شركة للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للشركات عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل الشركات خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

الجدول (1) صافي رأس المال العامل لشركات قطاع الصناعة عينة الدراسة

السنة	الخيطة الحديثة	العراقية للأعمال الهندسية	الالبسة الجاهزة	بغداد للمشروبات الغازية	المتوسط
2008	1,119,999,692	762,972,201	629,617,102	34,869,442,634	9,345,507,907
2009	-10,155,151,674	460,890,249	299,127,772	35,020,004,014	6,406,217,590
2010	-124,857,664	899,287,621	1,076,079,393	55,684,867,296	14,383,844,162
2011	-106,150,701	115,601,857	1,379,806,111	66,770,136,589	17,039,848,464
2012	-137,049,366	166,394,207	1,427,785,535	52,105,396,446	13,390,631,706
2013	801,180,750	395,263,726	490,602,108	89,319,161,812	22,751,552,099
2014	830,180,637	292,128,739	244,281,623	93,308,071,966	23,668,665,741
2015	-359,284,339	232,082,178	224,449,115	107,643,351,311	26,935,149,566
2016	-361,506,969	166,158,123	239,118,177	53,911,037,816	13,488,701,787
2017	-347,130,221	153,800,414	383,017,636	79,872,846,821	20,015,633,663
2018	-321,418,097	180,105,914	18,009,379,265	101,836,175,008	29,926,060,523
2019	-302,530,073	153,085,976	715,583,209	127,056,140,284	31,905,569,849
المتوسط	-788,643,169	331,480,934	2,093,237,254	74,783,052,666	19,104,781,921
Max	1,119,999,692	899,287,621	18,009,379,265	127,056,140,284	31,905,569,849
Min	-10,155,151,674	115,601,857	224,449,115	34,869,442,634	6,406,217,590
S.D	2,998,027,300	257,316,825	5,030,913,474	29,661,097,979	8,115,487,754

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ في الجدول (1) قيم صافي رأس المال العامل لشركة الخياطة الحديثة خلال مدة الدراسة ونلاحظ ان الشركة ابتدأت عام 2008 بأعلى قيمة لصافي رأس المال العامل و مقداره (1,119,999,692) ولكن سرعان ما انخفض صافي رأس المال العامل مباشرة عام 2009 ليصل الى ادنى قيمة له خلال مدة الدراسة وكان (10,155,151,674 -) بسبب ارتفاع كلف التشغيل هذا العام ويدل ذلك على ان الشركة تتعرض لمخاطر كبيرة نتيجة نقص السيولة وزيادة مطلوباتها المتداولة قياسا بموجوداتها المتداولة واستمرت الشركة بصافي رأس مال عامل سالب لمدة 4 سنوات مما يعني ان الشركة تواجه المخاطر طول هذه المدة ، ثم يعود صافي رأس المال العامل للارتفاع الى قيمة موجبة خلال السنوات 2013 (801,180,750) ، 2014، (830,180,637) ويعود للقيمة السالبة الى نهاية المدة ما يبين ان اغلب قيم صافي رأس المال العامل للشركة عينة الدراسة هي قيم سالبة أي ان الشركة تواجه مخاطر السيولة اكثر من قدرتها للسيطرة عليها بسبب التحديات التي تواجهها الشركة عبر اغراق السوق المحلي بالألبسة المستوردة ولا بد من قرارات اقتصادية جديدة لمعالجة الوضع القائم وتحديد مصير الصناعات الوطنية ، و عبر الجدول (1) نلاحظ قيم صافي رأس المال العامل للشركة العراقية للأعمال الهندسية ان صافي رأس المال العامل ذو قيم موجبة طيلة مدة الدراسة وذلك يعني ان الشركة متحوطة من مخاطر السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل و سجلت اعلى قيمة لصافي راس المال العامل عام 2010 وكانت (899,287,621) بسبب زيادة ايرادات النشاط الجاري للشركة هذا و يدل الارتفاع على انخفاض المطلوبات المتداولة للشركة عينة الدراسة في هذا العام وسجلت ادنى قيمة عام 2019 وكانت (153,085,976) بسبب انخفاض الإيرادات التشغيلية للشركة و يدل الانخفاض على ارتفاع قيمة المطلوبات المتداولة للشركة ولكن بقيت قيمة صافي رأس المال العامل موجبة للدلالة على أن الشركة لاتزال متحوطة من مخاطر السيولة ، و نلاحظ في الجدول (1) صافي رأس المال العامل لشركة الالبسة الجاهزة وكانت القيم موجبة طول مدة الدراسة مما يدل على سياسة التحوط من مخاطر السيولة التي تتبناها الشركة بالإبقاء على قيمة اعلى لموجوداتها المتداولة قياسا بمطلوباتها المتداولة و سجلت ادنى قيمة ل صافي رأس المال العامل عام 2015 بقيمة (224,449,115) وبقيت القيم متقاربة اغلب مدة الدراسة ولكن سجلت اعلى قيمة عام 2018 حيث كانت (18,009,379,265) وهذا يوضح الانخفاض الكبير في المطلوبات المتداولة في ذلك العام ، و نلاحظ قيم صافي رأس المال العامل لشركة بغداد للمشروبات الغازية في الجدول (1) وإنَّ القيم اتخذت مسارا متذبذب بين ارتفاع وانخفاض ولكن بقيت قيمة صافي رأس المال العامل موجبة مما يدل على كفاءة الشركة في ادارة مخاطر السيولة بالحفاظ على الفرق الموجب بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة للتحوط من مخاطر التعسر وعدم الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها ، وبلغت ادنى قيمة سجلت لصافي رأس المال العامل لشركة بغداد للمشروبات الغازية عام 2008 بمبلغ (34,869,442,634) و يدل ذلك على ارتفاع قيمة المطلوبات المتداولة للشركة ذلك العام ، وسجلت اعلى قيمة لصافي رأس المال العامل عام 2019 وكانت (127,056,140,284) وهذا يبين انخفاض المطلوبات المتداولة للشركة عينة الدراسة في عام 2019 .



الشكل (1) صافي رأس المال العامل لشركات قطاع الصناعة عينة الدراسة
المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

2.1.4 مؤشر نسبة التداول

يظهر في الجدول (2) نتائج تحليل نسبة التداول للشركات الصناعية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2008-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل شركة للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للشركات عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل الشركات خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي

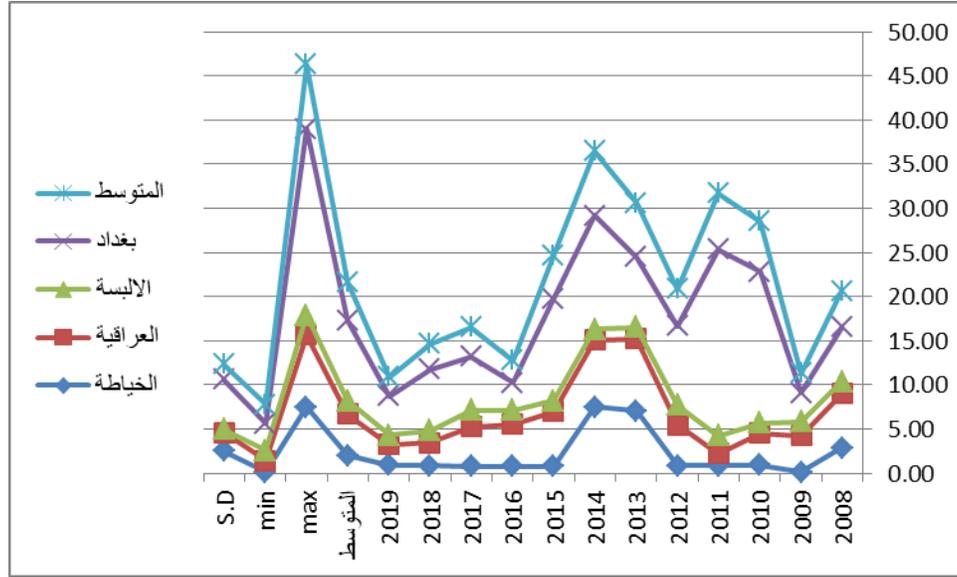
الجدول (2) نسبة التداول لشركات قطاع الصناعة عينة الدراسة

السنة	الخياطة الحديثة	العراقية للأعمال الهندسية	الالبسة الجاهزة	بغداد للمشروبات الغازية	المتوسط
2008	2.89	6.10	1.39	6.15	4.13
2009	0.11	4.12	1.63	3.21	2.27
2010	0.89	3.67	1.16	17.11	5.71
2011	0.88	1.33	2.05	21.11	6.34
2012	0.85	4.60	2.26	8.99	4.18
2013	7.05	8.16	1.30	7.97	6.12
2014	7.48	7.57	1.26	12.86	7.29

2015	0.78	6.23	1.23	11.53	4.94
2016	0.78	4.74	1.63	3.06	2.55
2017	0.82	4.46	1.83	6.13	3.31
2018	0.89	2.55	1.37	6.93	2.93
2019	0.89	2.32	1.11	4.40	2.18
المتوسط	2.03	4.65	1.52	9.12	4.33
max	7.48	8.16	2.26	21.11	7.29
min	0.11	1.33	1.11	3.06	2.18
S.D	2.53	2.08	0.37	5.60	1.74

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

يعرض الجدول (2) نتائج نسبة التداول لشركة الخياطة الحديثة خلال مدة الدراسة , كانت اعلى قيمة لنسبة التداول للشركة عام 2014 بواقع (7.48مرة) أي ان الموجودات المتداولة تغطي المطلوبات المتداولة اكثر من 7 مرات خلال العام , وذلك بسبب الادارة المالية الكفوءة للشركة و محافظتها على قيمة مرتفعة للموجودات المتداولة تغطي مطلوباتها المتداولة بشكل جيد يحول دون الوقوع في مشاكل السيولة , اما اقل قيمة فكانت عام 2009 بواقع (0.11مرة) بسبب انخفاض قيمة الموجودات المتداولة بسبب الخسائر المالية التي تعرضت لها الشركة في عام 2009 , و نلاحظ عبر الجدول (2) قيم نسبة التداول للشركة العراقية للأعمال الهندسية عينة الدراسة حيث سجلت اعلى قيمة للنسبة عام 2014 بواقع (7.57 مره) بسبب انخفاض قيمة المطلوبات المتداولة وسجلت ادنى قيمة عام 2011 وكانت (1.33 مرة) بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة ذلك العام وذلك يعرض الشركة لمخاطر السيولة وعدم سداد التزاماتها قصيرة الاجل في موعد استحقاقها، و سجلت قيم نسبة التداول لشركة الالبسة الجاهزة عينة الدراسة والتي تظهر في الجدول (2) وقد كانت اعلى قيمة لنسبة التداول عام 2012 بواقع (2.26مرة) أي ان الموجودات المتداولة ستغطي المطلوبات المتداولة 2.26 مرة خلال العام وذلك لانخفاض قيمة المطلوبات المتداولة للشركة عام 2012 مقارنة بباقي مدة الدراسة , وسجلت ادنى قيمة للنسبة عام 2015 وكانت (1.23مرة) بسبب ارتفاع قيمة المطلوبات المتداولة , و يظهر الجدول (2) نسبة التداول لشركة بغداد للمشروبات الغازية , سجلت اعلى نسبة عام 2011 بواقع (21.11مرة) مما يوضح ان الشركة تدير رأس المال العامل بكفاءة حيث انها حافظت على قيمة المطلوبات المتداولة منخفضة نسبيا مقارنة مع الموجودات المتداولة هذا العام لضمان تغطيتها بأكثر من 21 مرة. وسجلت ادنى قيمة عام 2016 بواقع (3.06مرة).



الشكل (2) نسبة التداول لشركات قطاع الصناعة عينة الدراسة
المصدر:- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1.2 تحليل مؤشرات الكفاءة التشغيلية

1.2.4 تحليل مؤشر معدل دوران الموجودات

يظهر في الجدول (3) نتائج تحليل معدل دوران الموجودات للشركات الصناعية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2008-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل شركة للمدة الزمنية للدراسة والمتوسط لكل سنة على حدة للشركات عينة الدراسة ويظهر كذلك المتوسط العام لكل الشركات خلال سنوات الدراسة ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

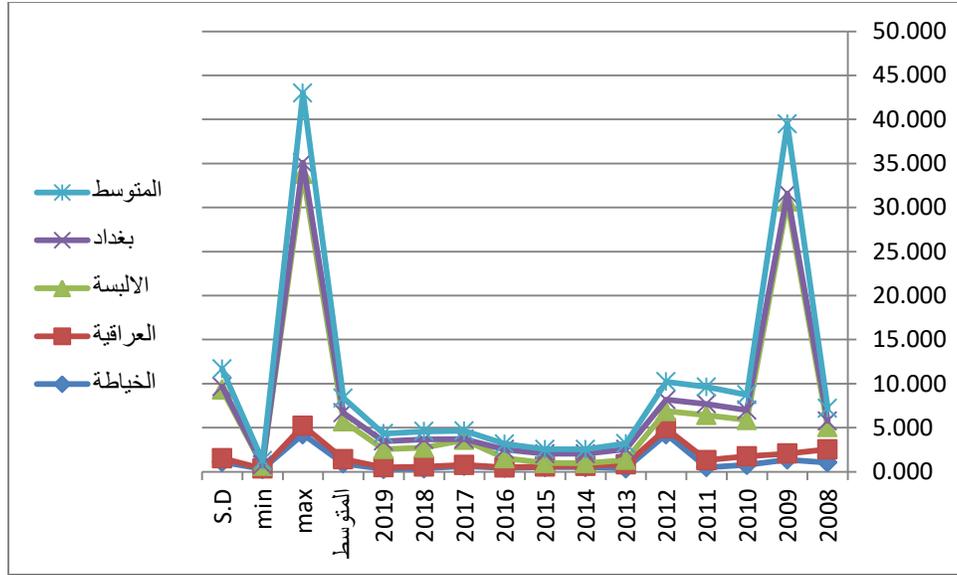
الجدول (3) معدل دوران الموجودات لشركات قطاع الصناعة

السنة	الخياطة الحديثة	العراقية للأعمال الهندسية	الالبسة الجاهزة	بغداد للمشروبات الغازية	المتوسط
2008	1.039	1.496	2.510	0.709	1.439
2009	1.359	0.701	28.600	0.942	7.901
2010	0.778	0.959	4.128	1.124	1.747
2011	0.501	0.808	5.112	1.272	1.923
2012	4.247	0.668	1.964	1.288	2.042
2013	0.381	0.447	0.504	1.216	0.637
2014	0.515	0.148	0.300	1.071	0.509

2015	0.514	0.083	0.384	1.057	0.510
2016	0.431	0.058	1.031	1.000	0.630
2017	0.642	0.128	2.842	0.091	0.926
2018	0.381	0.199	2.143	0.946	0.917
2019	0.299	0.199	2.059	0.909	0.867
المتوسط	0.924	0.491	4.298	0.969	1.670
max	4.247	0.959	28.600	1.288	7.901
min	0.299	0.058	0.300	0.091	0.509
S.D	1.091	0.445	7.793	0.322	2.038

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ عبر الجدول (3) نتائج معدل دوران الموجودات لشركة الخياطة الحديثة اذ بلغت ادنى نتيجة سجلت للشركة عام 2019 وبلغت (0.299 مرة) ، اما اعلى نتيجة سجلت للشركة كانت في عام 2012 وبلغت (4.247 مرة) وتعد نسبة مرتفعة تدل على كفاءة الشركة في تدوير موجوداتها والحصول على الارباح من كل وحدة من الموجودات ، اما المتوسط الكلي للشركة فقد بلغ (0.924 مرة) وحققت نتائج ل ثلاثة سنوات فقط اعلى من المتوسط اما بقية النتائج فكانت اقل من ذلك، و في الجدول (3) نلاحظ نتائج معدل دوران الموجودات للشركة العراقية للأعمال الهندسية وقد بلغت اعلى نتيجة سجلت عام 2008 بواقع (1.496 مرة) ، وسجلت ادنى نتيجة عام 2016 وبلغت (0.058 مرة) ، وقد بلغ المتوسط الكلي للشركة (0.491 مرة) وحققت نتائج اعلى من المتوسط ل خمسة سنوات خلال مدة الدراسة وما باقي النتائج فكانت ادنى من ذلك ، و نلاحظ عبر الجدول (3) أن معدل دوران الموجودات لشركة الالبسة الجاهزة قد حقق أكبر مقدار في سنة 2009 اذ بلغ (28.600 مرة) ، بينما سجلت اقل نسبة للشركة في سنة 2014 بواقع (0.300 مرة)، أما المتوسط السنوي للشركة بلغ (4.298 مرة) عند مقارنة المتوسط السنوي مع مقدار السنوات نجد أن سنة واحدة فقط كانت فيها النتائج أكبر من المتوسط وبقية السنوات اقل من ذلك ، وفي الجدول (3) سجلت قيم معدل دوران الموجودات لشركة بغداد للمشروبات الغازية اذ كانت اعلى نتيجة سجلت عام 2012 وبلغت (1.288 مرة) ، اما ادنى نتيجة سجلت كانت في سنة 2017 وبلغت (0.091 مرة) ، اما المتوسط العام لمعدل دوران الموجودات فقد بلغ (0.969 مرة) وقد سجلت نتائج اعلى من المتوسط ل سبعة سنوات خلال مدة الدراسة اما باقي النتائج كانت اقل من ذلك مما يدل على كفاءة الشركة في اعادة استثمار موجوداتها في الاستثمارات ذات العائد المرتفع والمخاطرة المتدنية الى حد ما .



الشكل (3) معدل دوران الموجودات لشركات قطاع الصناعة عينة الدراسة
المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

2.2.4 تحليل مؤشر معدل دوران المخزون

يظهر في الجدول (4) نتائج تحليل معدل دوران المخزون للشركات الصناعية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2008-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل شركة للمدة الزمنية للدراسة والمتوسط لكل سنة على حدة للشركات عينة الدراسة ويظهر كذلك المتوسط العام لكل الشركات خلال سنوات الدراسة ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي

الجدول (4) معدل دوران المخزون لشركات قطاع الصناعة عينة الدراسة

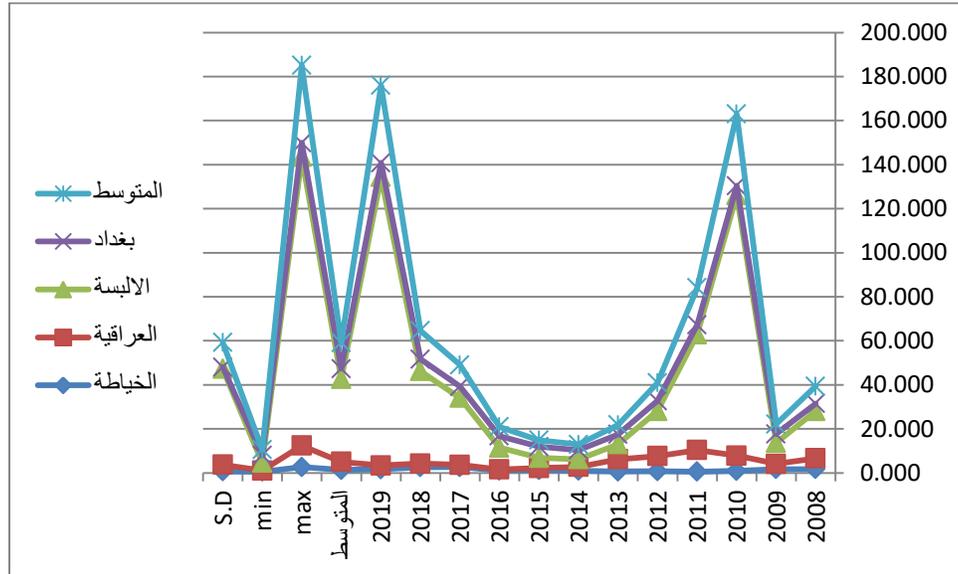
السنة	الخيطة الحديثة	العراقية للأعمال الهندسية	اللبسة الجاهزة	بغداد للمشروبات الغازية	المتوسط
2008	1.681	4.944	21.447	3.437	7.877
2009	1.740	2.369	9.541	4.057	4.427
2010	0.947	6.938	118.290	4.218	32.598
2011	0.556	9.815	52.551	4.342	16.816
2012	0.738	6.921	20.396	4.615	8.168
2013	0.649	5.503	6.855	4.430	4.359
2014	1.016	1.668	3.494	4.176	2.588
2015	1.348	0.852	4.645	5.054	2.975

2016	1.083	0.514	9.866	5.271	4.184
2017	2.613	1.072	30.363	5.188	9.809
2018	2.551	1.686	42.010	5.419	12.916
2019	1.655	1.694	131.003	6.434	35.197
المتوسط	1.381	3.665	37.538	4.720	11.826
Max	2.613	9.815	131.003	6.434	35.197
Min	0.556	0.514	3.494	3.437	2.588
S.D	0.689	3.048	43.525	0.794	11.158

المصدر:- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ في الجدول (4) نتائج معدل دوران المخزون لشركة الخياطة الحديثة اذ حققت اعلى نتيجة عام 2017 بواقع (2.613 مرة) وتشير هذه النسبة الى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة في السنة المالية وكلما زادت كلما كانت في مصلحة الشركة وتعطيها ميزة تنافسية أكبر حيث تعود اسباب ارتفاع النسبة هذا العام الى توسع نشاط الشركة واحتفاظها بمخزون منخفض تستطيع الشركة تصريفه بالشكل المناسب مما يعطي مؤشرا على كفاءة الشركة ، اما ادنى نتيجة سجلت كانت في عام 2011 وبلغت (0.556 مرة) ويعود سبب الانخفاض الى احتفاظ الشركة بمخزون فائض عن الحاجة بسبب عدم تمكن الشركة من بيعه في الاسواق المحلية لوجود الالبسة المستوردة بأسعار اقل مما جعلها غير قادرة على تصريفه وانخفاض معدل دورانه ، اما المتوسط العام لمعدل دوران المخزون للشركة بلغ (1.381 مرة) وحققت نتائج اعلى من المتوسط لخمس سنوات خلال مدة الدراسة اما باقي النتائج كانت اقل من ذلك، و نلاحظ في الجدول (4) نتائج معدل دوران المخزون للشركة العراقية للأعمال الهندسية اذ حققت اعلى نتيجة عام 2011 وبلغت (9.815 مرة) حيث إن كلما ازدادت النسبة كلما كانت في مصلحة الشركة وتعطيها ميزة تنافسية أكبر ويمكنها تحقيق ارباح اكبر بإضافة هامش ربح اقل من الشركات المنافسة التي لديها معدل دوران مخزون اقل ، اما ادنى نتيجة سُجلت كانت في عام 2016 بواقع (0.514 مره) ، وبلغ المتوسط الكلي للشركة (3.665 مرة) وحققت نتائج لخمس سنوات اعلى من المتوسط اما باقي النتائج فكانت اقل من ذلك ، و سجلت في الجدول (4) نتائج معدل دوران المخزون لشركة الالبسة الجاهزة اذ بلغت اعلى نسبة عام 2019 (131.003 مرة) ويعود السبب الى أن الشركة تبيع البضائع بسرعة كبيرة وأن الطلب على منتجاتها موجود حيث ازداد الطلب على منتجات الشركة هذا العام وبلغت ادنى نسبة سجلت في عام 2014 وبلغت (3.494 مرة) ، وبلغ المتوسط العام للشركة (37.538 مرة) وسجلت نتائج اعلى من المتوسط لأربعة اعوام وباقي النتائج كانت اقل من ذلك ، و نلاحظ في الجدول (4) نتائج معدل دوران المخزون لشركة بغداد للمشروبات الغازية اذ سجلت اعلى نسبة للشركة في عام 2019 بواقع (6.434 مرة) ويتعزى سبب ارتفاع النسبة هذا العام الى ارتفاع الطلب على منتجات الشركة وارتفاع مبيعاتها اضافة الى انخفاض المخزون فان الشركة لا

تحتفظ بمخزون فائض عن حاجتها فبسبب الطلب الكبير على منتجات الشركة في الاسواق ينخفض المخزون السنوي ، اما ادنى نتيجة سجلت فكانت في عام 2008 وبلغت (3.437 مرة) انخفضت النسبة في هذا العام بسبب انخفاض مبيعات الشركة نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات وارتفاع المخزون السلعي اضافة الى سوء الاوضاع الاقتصادية ، اما المتوسط الكلي للشركة بلغ (4.720 مرة) وحقت نتائج ل خمسة سنوات اعلى من المتوسط اما بقية النتائج فكانت ادنى من ذلك .



الشكل (4) معدل دوران المخزون لشركات قطاع الصناعة عينة الدراسة

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

يتضح مما سبق ان الشركات عينة الدراسة تحتاج الى ادارة رأس مالها و من ثمَّ عليها عدم رفض الفرضية الاولى والتي مفادها (تحتاج الشركات عينة الدراسة الى ادارة رأس مال عامل لتحقيق الاهداف الرئيسية لها).

5. اختبار الفرضيات

1.5 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في الكفاءة التشغيلية)

1.1.5 الفرضية الفرعية الاولى (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات).

1- شركة الخياطة الحديثة

يظهر من الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات لشركة الخياطة الحديثة . وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية كالاتي:

$Y = 0.006 + 1.378 X_1 + 0.002 X_2$) وتفسر 0.077 من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل X (ادارة رأس المال

العامل) والمتغير التابع Y (معدل دوران الموجودات) , وكانت قيمة F المحتسبة 0.378 بمستوى معنوية (Sig = 0.696)

و من ثمَّ عدم رفض الفرضية الفرعية الاولى (فرضية العدم) أي عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات .

2- الشركة العراقية للأعمال الهندسية

يظهر من الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات للشركة العراقية للأعمال الهندسية. وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

($Y = 0.023 + 1.413 X_1 - 0.021 X_2$) وتفسر 0.364 من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل X (ادارة رأس المال العامل) والمتغير التابع Y (معدل دوران الموجودات) , وكانت قيمة F المحتسبة 2.574 بمستوى معنوية (Sig = 0.131) و من ثمَّ عدم رفض الفرضية الفرعية الاولى (فرضية العدم) أي عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات .

3- شركة الالبسة الجاهزة

من الجدول (5) نشاهد عدم وجود تأثير معنوي لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات لشركة الالبسة الجاهزة. وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

($Y = 0.005 + 2.637 X_1 - 0.242 X_2$) وتفسر 0.019 من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل X (ادارة رأس المال العامل) والمتغير التابع Y (معدل دوران الموجودات) , وكانت قيمة F المحتسبة 0.086 بمستوى معنوية (Sig = 0.918) و من ثمَّ عدم رفض الفرضية الفرعية الاولى (فرضية العدم) أي عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات .

4- شركة بغداد للمشروبات الغازية

من الجدول (5) نشاهد وجود تأثير معنوي لإدارة رأس المال العامل في معدل العائد على الموجودات لشركة بغداد للمشروبات الغازية. وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية كالآتي :

($Y = 0.023 + 1.056 X_1 - 0.002 X_2$) وتفسر 0.408 من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل X (ادارة رأس المال العامل) والمتغير التابع Y (معدل دوران الموجودات) , وكانت قيمة F المحتسبة 3.108 بمستوى معنوية (Sig = 0.094) و من ثمَّ رفض الفرضية الفرعية الاولى (فرضية العدم) أي هناك تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات .

الجدول (5) نتائج علاقات الاثر لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران الموجودات

المتغير المستقل	الشركات	معادلة الانحدار	R ²	قيمة F المحسوبة	F Sig.	القرار
إدارة رأس المال العامل	الخطابة الحديثة	$Y=0.006+1.378X_1+0.002 X_2$	0.077	0.378	0.696	عدم رفض فرضية العدم
	العراقية للأعمال الهندسية	$Y = 0.023+1.413 X_1 + (-0.21)X_2$	0.364	2.574	0.131	عدم رفض فرضية العدم
	الالبسة الجاهزة	$Y = 0.005 +2.637 X_1 + (-0.242) X_2$	0.019	0.086	0.918	عدم رفض فرضية العدم
	بغداد للمشروبات الغازية	$Y = 0.023 +1.056 X_1 + (-0.002) X_2$	0.408	3.108	0.094	رفض فرضية العدم باحتمال خطأ من النوع الاول

المصدر:- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS V23

5. الفرضية الفرعية الثانية (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون)

1- شركة الخياطة الحديثة

يظهر من الجدول (6) عدم وجود تأثير معنوي لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون لشركة الخياطة الحديثة . وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

$(Y=0.066+1.610 X_1 + 0.001 X_2)$ وتفسر 0.238 من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل X (ادارة رأس المال العامل) والمتغير التابع Y (معدل دوران المخزون) , وكانت قيمة F المحتسبة 0.271 بمستوى معنوية (Sig =0.768) و من ثمَّ عدم رفض الفرضية الفرعية الاولى (فرضية العدم) أي عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون .

2- الشركة العراقية للأعمال الهندسية

يظهر في الجدول (6) عدم وجود تأثير معنوي لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون للشركة العراقية للأعمال الهندسية. وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

$(Y=0.034 +1.518 X_1 - 0.023 X_2)$ وتفسر 0.360 من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل X (ادارة رأس المال العامل) والمتغير التابع Y (معدل دوران المخزون) , وكانت قيمة F المحتسبة 2.535 بمستوى معنوية (Sig =0.134) و من ثمَّ عدم رفض الفرضية الفرعية الاولى (فرضية العدم) أي عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون .

3- شركة الالبسة الجاهزة

يظهر في الجدول (6) عدم وجود تأثير معنوي لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون لشركة الالبسة الجاهزة. وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

$(Y=0.308 + 2.584 X_1 - 0.164 X_2)$ وتفسر 0.032 من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل X (ادارة رأس المال العامل) والمتغير التابع Y (معدل دوران المخزون) , وكانت قيمة F المحسوبة 0.150 بمستوى معنوية (Sig = 0.863) و من ثمَّ عدم رفض الفرضية الفرعية الاولى (فرضية العدم) أي عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون.

4- شركة بغداد للمشروبات الغازية

يظهر في الجدول (6) وجود تأثير معنوي لإدارة رأس المال العامل في معدل العائد دوران المخزون لشركة بغداد للمشروبات الغازية. وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

$(Y=(-0.131) + 1.249 X_1 + 0.034 X_2)$ وتفسر 0.428 من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل X (ادارة رأس المال العامل) والمتغير التابع Y (معدل دوران المخزون) , وكانت قيمة F المحسوبة 3.361 بمستوى معنوية (Sig = 0.081) و من ثمَّ رفض الفرضية الفرعية الاولى (فرضية العدم) أي هناك تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل في معدل دوران المخزون.

الجدول (6) نتائج علاقات الاثر لإدارة راس المال العامل في معدل دوران المخزون

المتغير المستقل	الشركات	معادلة الانحدار	R ²	قيمة F المحسوبة	Sig. f	القرار
إدارة رأس المال العامل	الخطاطة الحديثة	$Y=0.066+1.610 X_1 + 0.001 X_2$	0.238	0.271	0.768	عدم رفض فرضية العدم
	العراقية للأعمال الهندسية	$Y=0.034 + 1.518 X_1 + (-0.023) X_2$	0.360	2.535	0.134	عدم رفض فرضية العدم
	الالبسة الجاهزة	$Y=0.308 + 2.584 X_1 + (-0.164) X_2$	0.032	0.150	0.863	عدم رفض فرضية العدم
	بغداد للمشروبات الغازية	$Y=(-0.131) + 1.249 X_1 + 0.034 X_2$	0.428	3.361	0.081	رفض فرضية العدم باحتمال خطأ من النوع الاول

المصدر:- اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS V23

6. الاستنتاجات و التوصيات

1.6 الاستنتاجات

- 1- تعمل الشركات على الموازنة بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة بالشكل الذي يضمن وجود السيولة الكافية لتسديد الالتزامات قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها .
- 2 - تستخدم بعض شركات قطاع الصناعة عينة الدراسة مثل (شركة الخياطة الحديثة) سياسة تمويلية مجازفة حيث اظهرت نتائج التحليل المالي لصافي رأس المال العامل قيم سالبة لمدة 10 سنوات خلال مدة الدراسة مما يوضح استخدام الشركة لسياسة تمويلية مجازفة .3
- 3 -أظهرت نتائج الاختبار الاحصائية عدم وجود علاقة اثر بين ادارة رأس المال العامل والكفاءة التشغيلية للشركات عينة الدراسة أي ان ادارة رأس المال العامل لا تؤثر تأثير معنوي على الكفاءة التشغيلية.

2.6. التوصيات

- 1- ضرورة الاحتفاظ بالموجودات قصيرة الاجل لسداد الالتزامات قصيرة الاجل ولكن بنفس الوقت يجب اخذ الحيطة بعدم الاحتفاظ بكميات كبيرة من السيولة مما يؤدي الى ضياع الكثير من العوائد التي يمكن ان تحققها الشركة باستثمار هذه الموجودات .
- 2-ليس من الخطأ اتباع سياسة تمويلية معتدلة ولكن في بعض الاحيان تحتاج الشركات الى تغيير السياسة التمويلية الى سياسة مجازفة لتحقيق مزيد من العوائد لضمان تحقيق حصة سوقية اكبر لمنافسة الشركات الباقية التي تعمل بنفس القطاع.
- 3- ضرورة الاهتمام اكثر بالكفاءة التشغيلية للشركات عينة الدراسة لضمان تحقيق الاهداف المرجوة بالشكل الصحيح حيث إنَّ تلك بعض الشركات وتحقيقها لعجز مالي في بعض السنوات سببه عدم ايلاء الاهتمام الكافي بالكفاءة التشغيلية لها لتكون الشركة قادرة على توليد دخل أو ايرادات أكبر بنفس التكلفة أو أقل من البديل في السوق المالية.

7. المصادر

1.7 الكتب

2.1.7 الكتب العربية

1. عبد، زياد نجم ، الإدارة المالية ، الطبعة الاولى، دار الحوراء، بغداد، العراق، 2012.
2. هندي، منير ابراهيم ،الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة السادسة ، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية ، 2004.
3. الزبيدي ، حمزة محمود ، الإدارة المالية المتقدمة ، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

4. الصياح، عبد الستار مصطفى ، العامري ، سعود جباد ، الإدارة المالية – اطر نظرية وحالات عملية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.
5. العامري، محمد علي إبراهيم ، الإدارة المالية الحديثة ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
6. الميداني، محمد أيمن عزت، "الإدارة التمويلية في الشركات" ، الطبعة السادسة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010.

2.1.7 الكتب الانكليزية

1. Arnold ,Glen Ph.D. , **Corporate Financial Management**,5Th Ed, Pearson Education Limited,2013.
2. Asquith, Paul & Weiss, Lawrence A., **Lessons in Corporate Finance**, A Case Studies Approach to Financial Tools, Financial Policies, and Valuation,1st Ed, Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey,(2016).
3. Bodie, Zvi, Alex Kane, Marcus, Alan J. , **Investments**,11Th Ed, Mcgraw–Hill,2018.
4. Brau, Eduard , Ian McDonald, **Successes of the International Monetary Fund**, Untold Stories of Cooperation at Work,1st ed , Palgrave and Macmillan,2009.
5. Brealey, Richard A.& Myers, Stewart C.& Franklin Allen, **Principles of Corporate Finance**,12 Ed, McGraw–Hill Education, 2 Penn Plaza, New York,(2017).
6. Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., **Financial Management: Theory and Practice**,15th Ed, Cengage Learning,(2017).
7. Brookson ,Stephen,**Managing Budgets**,1St Ed , Dk Adult,2000.
8. Covello, Joseph A.& Hazelgren, Brian J., **COMPLETE BOOK PLANS**, Secrets to Writing Powerful Business Plans,2nd Ed, Sourcebooks,(2006).
9. David, Fred r.& David, Forest r., **Strategic Management, concepts and cases**, global Ed, Pearson Education Limited,(2017).
- 10.Desai ,Mihir , **How Finance Works**, The Hbr Guide To Thinking Smart About The Numbers, Pasta Blanda, Harvard Business School Press,2019.
- 11.Drake, Pamela Peterson, Frank J. Fabozzi , **The Basics Of Finance**, An Introduction To Financial Markets, Business Finance, And Portfolio Management, Wiley,2010.
- 12.Fabozzi, Frank J., **The Basics of Finance** ,2nd Ed, Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey,(2010)

13. Fight ,Andrew, **Cash Flow Forecasting**,1st ed , Jordan Hill, Oxford,2006.
14. Graham, Benjamin, David Dodd, Warren Buffett, **Security Analysis**,6Th Ed, Mcgraw–Hill Companies, Inc.,2008.
- 15.Laudon, Kenneth C.& Laudon, Jane P., **MANAGEMENT INFORMATION SYSTEMS, MANAGING THE DIGITAL FIRM**,15th Ed, Pearson Education Limited,(2018).
- 16.Pignataro, Paul, **Financial Modeling and Valuation**, A Practical Guide to Investment Banking and Private Equity, 1st Ed, Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey,(2013).
- 17.Project Management Institute, **The Standard for Portfolio Management**,4th ed , Project Management Institute,2017.
- 18.Sherman ,Eliot H. , **A Manager’S Guide To Financial Analysis**,6Th Ed , American Management Association,2015.
- 19.Shim Jae K.& Segel, Joel G., **FINANCIAL MANAGEMENT**, 3rd Ed, The McGraw–Hill Companies,(2007).
- 20.Tracy, JOHN A. & Tracy, TAGE C., **FINANCIAL REPORT**, 8th Ed, Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey,(2014).
- 21.Widger, Charles, Crosby, Daniel, **Personal Benchmark: Integrating Behavioral Finance And Investment Management** ,1St Ed , John Wiley & Sons ،Inc.,2014.

2.7 البحوث المنشورة

1. Andy , Neely , **The Evolution Of Performance Measurement Research** , Developments In The Last Decade And A Research Agenda For The Next, Cranfield School Of Management, Centre For Business Performance, Cranfield, Uk,1995.
2. Bitar, Mohammad ,Kuntara Pukthuanthong, Thomas Walker, **The effect of capital ratios on the risk, efficiency and profitability of banks**: Evidence from OECD countries, Evidence from OECD countries, Journal of International Financial Markets, Institutions&Money (2017), doi: <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2017.12.002>, 2017.

3. Chao, Chuang–Min ,Ming–Miin Yu, Nan–Hsing Hsiung & Li–Hsueh Chen, **Profitability Efficiency, Marketability Efficiency And Technology Gaps In Taiwan’S Banking Industry**: Meta–Frontier Network Data Envelopment Analysis, Issn: 0003–6846 (Print) 1466–4283 (Online) Journal Homepage: [Http://Www.Tandfonline.Com/Loi/Raec20](http://Www.Tandfonline.Com/Loi/Raec20), 2017.
4. Desai ,Mihir , **How Finance Works**, The Hbr Guide To Thinking Smart About The Numbers, Pasta Blanda, Harvard Business School Press,2019.
5. Isik, Ihsan ,John C. Topuz, **Meet the “born efficient” financial institutions: Evidence from the boom years of US REITs** ,_The Quarterly Review of Economics and Finance, S1062–9769(17)30260–0,2017.
6. Jeong ,Ki–Young , Don T. Phillips, **Operational efficiency and effectiveness measurement**, International Journal of Operations & Production Management, Vol. 21 No. 11, pp. 1404–1416,2001.
7. Richard , Grinold, **Linear Trading Rules For Portfolio Management** , Institutional Investor Journals, 1120 Avenue Of The Americas, 6Th Floor,2018.
8. Sanjukta , Sarkar , Rudra Sensarma, Dipasha Sharma, **The Relationship Between Risk, Capital And Efficiency In Indian Banking**: Does Ownership Matter?, Journal Of Financial Economic Policy,2018.
9. The Staff Of Entrepreneur Media, **Start Your Own Business**,15Th Ed , Entrepreneur Press,2010.

الملاحق

ملحق رقم (1) الموجودات المتداولة للشركات الصناعية عينة الدراسة

السنة	الخيطة	العراقية	الالبسة	بغداد
2008	1,712,828,353	912,519,361	2,234,967,242	41,645,743,908
2009	1,286,247,755	608,482,278	774,748,898	50,885,422,243
2010	1,007,478,869	1,236,030,635	7,820,653,834	59,140,590,568
2011	812,920,750	463,765,388	2,694,803,624	70,089,827,019
2012	801,330,508	212,597,520	2,559,235,899	58,623,904,698
2013	933,680,741	450,502,299	2,111,088,273	102,139,931,422
2014	958,347,242	336,580,890	1,189,483,693	101,173,161,080
2015	1,279,999,040	276,474,617	1,186,222,865	117,870,541,007
2016	1,276,030,026	210,546,416	617,192,617	80,080,730,621
2017	1,533,043,512	198,188,707	845,148,022	95,440,108,111
2018	2,475,862,183	296,494,207	19,427,733,637	119,011,802,550
2019	2,429,861,430	269,485,208	6,967,746,025	164,407,099,924

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة من 2008 – 2019

ملحق رقم (2) المطلوبات المتداولة للشركات الصناعية عينة الدراسة

السنة	الخيطة	العراقية	الالبسة	بغداد
2008	592,828,661	149,547,160	1,605,350,140	6,776,301,274
2009	11,441,399,429	147,592,029	475,621,126	15,865,418,229
2010	1,132,336,533	336,743,014	6,744,574,441	3,455,723,272
2011	919,071,451	348,163,531	1,314,997,513	3,319,690,430
2012	938,379,874	46,203,313	1,131,450,364	6,518,508,252
2013	132,499,991	55,238,573	1,620,486,165	12,820,769,610
2014	128,166,605	44,452,151	945,202,070	7,865,089,114
2015	1,639,283,379	44,392,439	961,773,750	10,227,189,696
2016	1,637,536,995	44,388,293	378,074,440	26,169,692,805
2017	1,880,173,733	44,388,293	462,130,386	15,567,261,290
2018	2,797,280,280	116,388,293	1,418,354,372	17,175,627,542
2019	2,732,391,503	116,399,232	6,252,162,816	37,350,959,640

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة من 2008 - 2019

ملحق رقم (3) مجموع الموجودات للشركات الصناعية عينة الدراسة

السنة	الخيطة	العراقية	الالبسة	بغداد
2008	1,885,504,094	998,674,485	2,454,386,265	114,387,667,313
2009	1,441,399,429	1,017,733,828	99,505,777	138,503,715,090
2010	1,132,336,533	1,624,449,720	7,965,003,815	149,994,181,481
2011	911,071,457	1,915,112,987	2,836,864,258	153,494,832,628
2012	121,371,874	1,622,839,329	2,692,038,607	173,714,648,714
2013	1,046,937,518	1,912,495,389	3,230,849,629	188,537,302,986
2014	1,163,389,097	1,743,350,424	2,736,659,998	197,192,580,528
2015	1,639,283,379	1,582,025,199	2,713,658,631	226,907,311,687
2016	1,637,536,995	1,361,104,629	2,137,644,385	263,576,845,976
2017	1,880,173,733	1,273,064,070	2,363,197,627	3,222,135,556,769
2018	2,797,280,280	1,294,261,727	3,467,038,451	350,255,595,267
2019	2,732,391,503	1,298,651,728	8,490,473,655	404,529,136,470

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2008 – 2019

ملحق رقم (22) كلفة البضاعة المباعة للشركات الصناعية عينة الدراسة

السنة	الخيطة	العراقية	الالبسة	بغداد
2008	1,959,895,924	1,494,148,710	6,161,520,950	81,101,898,483
2009	1,958,397,395	713,620,050	2,845,882,448	130,466,561,418
2010	881,035,054	1,557,501,983	32,876,802,007	168,547,798,720
2011	456,446,900	1,546,859,077	14,500,768,424	195,184,715,097
2012	515,456,500	1,084,470,819	5,287,958,195	223,721,428,158
2013	398,432,750	855,040,900	1,629,153,702	229,214,162,852
2014	599,556,659	258,000,049	821,105,663	211,168,721,273
2015	841,978,400	131,613,690	1,042,047,000	239,911,217,297
2016	705,574,311	78,964,500	2,204,297,597	263,612,287,768
2017	1,207,004,572	163,333,500	6,716,032,100	293,821,963,243
2018	1,065,699,781	257,458,500	7,428,566,118	331,351,800,403
2019	817,872,784	258,868,500	17,479,509,345	367,746,074,612

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة من 2008 - 2019

ملحق رقم (4) متوسط المخزون للشركات الصناعية عينة الدراسة

السنة	الخيطة	العراقية	الالبسة	بغداد
2008	1,165,959,978	302,240,486	287,285,471	23,597,292,284
2009	1,125,270,086	301,223,259	298,294,818	32,156,253,364
2010	930,304,301	224,490,097	277,932,741	39,954,625,932
2011	820,610,311	157,607,891	275,939,005	44,950,721,251
2012	698,622,775	156,693,131	259,260,750	48,471,767,688
2013	613,545,485	155,378,867	237,664,680	51,745,354,420
2014	590,118,604	154,694,853	234,976,212	50,572,678,959
2015	624,651,372	154,520,853	224,339,334	47,466,856,600
2016	651,789,628	153,484,887	223,431,246	50,007,739,364
2017	461,942,924	152,293,421	221,193,215	56,638,798,925
2018	417,815,677	152,698,877	176,828,444	61,143,673,786
2019	494,082,662	152,777,955	133,427,835	57,160,145,252

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة من 2008 - 2019